AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
العدد ثمانية وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – تشرين الأول – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

"أثر النمو الاقتصادي على البطالة في المملكة العربية السعودية (دراسة قياسية خلال الفترة 1999م-2020م)"

إعداد الباحثان:

د. وليد عبد الوهاب شطي

أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد، جامعة الملك عبد العزيز

أ. متعب بن مصلح حامد المطيري

طالب ماجستير في قسم الاقتصاد، جامعة الملك عبد العزيز

العدد ثمانية وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – تشرين الأول – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الملخص:

هدفت الدراسة الحالية لتحليل أثر النمو الاقتصادي على البطالة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة الممتدة من 1999م إلى 2020م، وذلك من خلال دراسة طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة مما يسهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة، والتعرف على أثر الإصلاحات الاقتصادية وفق رؤية 2030 من خلال دراسة واقع البطالة في الاقتصاد السعودي ، اتبع الباحث في هذه الدراسة المنهج الإحصائي الوصفي و المنهج الاقتصادي القياسي لتقدير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، معبراً عنها بالصيغة اللوغاريتمية لبعض المتغيرات بهدف الحصول على معاملات خط انحدار المتغيرات المستقلة، حيث تم الاستعانة بمجموعة من الطرق والأساليب الإحصائية والقياسية. وخلصت الدراسة لعدد من النتائج: (1) أوضحت النتائج أن هناك علاقة ارتباطية بين المتغيرات المستقلة: الناتج المحلي الإجمالي. واجمالي التكوين الرأسمالي الثابت. والنفقات الحكومية التطويرية، ومعدل التضخم مع المتغير التابع وهو معدل البطالة،(2) وجود علاقة عكسية بين معدل النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي)، إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت، والنفقات الحكومية التطويرية ومعدل البطالة في المملكة العربية السعودية، وبما يتفق مع النظرية الاقتصادية، وكانت من أبرز التوصيات : إعادة النظر في برامج التوظيف بالعقود قصيرة الأجل التي انتشرت في السنوات الأخيرة، في القطاع الخاص نظراً لمحدودية مردود هذه البرامج التي لا تصب في اتجاه استقرار العمل وديمومته، التوظيف الجيد للدعومات والأموال التي تخصصها الحكومة لدعم الموارد البشرية بما يتيح اعتماد وتنفيذ برنامج ملائم لتنمية متوسطة وطويلة المدى للارتقاء بمستويات خدمات التعليم والصحة والإسكان والرعاية الاجتماعية، وذلك بهدف تحسين مستوى الإنتاجية، تفعيل وتبني سياسة شراكة حقيقية مع القطاع الخاص السعودي كونه يعتبر محركا أساسيا وشريكا كبيرا في عملية التنمية الاقتصادية

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، البطالة، الناتج المحلي الإجمالي، الانفاق الحكومي، التضخم، المملكة العربية السعودية

1- مقدمة:

تعتبر البطالة من المشكلات التي تؤرق كافة دول العالم، سواء كانت المتقدمة أو النامية فهي تدل على وجود خلل في النمو الاقتصادي أو الاقتصاد الوطني بصورة عامة مما يثقل كاهل الدولة بالمزيد من المنصرفات والتخطيط لإيجاد حلول لهذه البطالة، وذلك لأن لها انعكاسات سلبية تؤثر على الواقع الاقتصادي للدولة وتركيبة المجتمع مما يجبر الدول لإيجاد استراتيجيات وخطط مستقبلية للقضاء على البطالة وخلق فرص عمل لخفض معدلاتها، ويعتبر النشاط الاقتصادي للدولة من أسباب تنامي ظاهرة البطالة، ويكون غالبا نتيجة انخفاض الناتج المحلي الإجمالي ووجود عجز في مستوى التشغيل (حسن ،2018م)، ولقد توصل بعض الاقتصاديين لدراسة العلاقة بين معدلات البطالة والنمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي) منهم العالم الاقتصادي أوكون الذي توصل إلى وجود علاقة عكسية تربط ما بين النمو الاقتصادي والبطالة حيث أظهرت النتائج أن انخفاض معدل البطالة بنسبة (1%) راجع لارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة (3%) والعكس صحيح (شهيناز والبشير، 2016م)، والمملكة العربية السعودية كغيرها من الدول التي واجهت مشكلة البطالة بالرغم من أن معدلات النمو الاقتصادي مرتفعة إلا أن هناك العديد من أنواع البطالة حيث سعت الدولة من خلال العديد من البرامج ومن خلال رؤيتها 2030 لمحاربة البطالة بأنواعها، وبالرغم من ما سببته جائحة كوفيد 19 من انخفاض كبير في الناتج المحلي خرجت المملكة العربية السعودية بالعديد من الاستراتيجيات التي أسهمت في خفض نسب البطالة، وبحسب إحصائيات الهيئة العامة للإحصاء للمسح الربع سنوي الأول من عام 2021م فقد انخفض معدل البطالة لإجمالي السكان في سن العمل في السعودية (للسعوديين وغير السعوديين 15سنه فأكثر) لتصل للنسبة 6.5% مقارنة ب 7.4% بالربع الأخير من عام 2020م، كما انخفض

معدل البطالة الإجمالي بالنسبة (للسعوديين ذكورا وإناثاً 15سنة فأكثر) إلى 11.7% في الربع الأول من عام 2021م مقابل 12.6% في الربع الأخير لعام 2020م، ومعدل البطالة أقل مما كان عليه في الربع الأول من العام الماضي أي نفس الفترة ب 0.1 نقطة مما يؤكد أن انتعاش الاقتصاد بعد زوال تأثيرات جائحة كرونا أدى لزيادة الإنتاج، وبالتالي ارتفاع الناتج المحلي، وأيضا التقليل من نسبة البطالة من خلال انتعاش الاقتصاد.

2- مشكلة الدراسة:

البطالة بشكل عام تعني زيادة العرض الكلي للعمل على الطلب الكلي للعمل؛ لذا فإن مفهوم البطالة هو مفهوم نسبي غالباً ما يستدل عليه من عدد العاطلين وبما هو متوفر من البيانات. والاقتصاد السعودي كغيره من الدول في حالة شد وجذب مع قضية البطالة باعتبارها إحدى المشكلات الرئيسة التي تواجه الاقتصاد في هذه المرحلة وخلال السنوات المقبلة؛ نظرا لانعكاساتها العميقة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

لذا يمكن صياغة مشكلة الدراسة في تساؤل رئيسي وهو: هل هناك علاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في المملكة العربية السعودية

3- أهمية الدراسة:

- ✓ يسهم في إثراء المكتبة السعودية والمكتبة العربية خاصة لوجود شح في الدراسات الاقتصادية التي تناولت الموضوع، وخاصة في المملكة العربية السعودية.
- ✓ وضع آليات ومقترحات قد تسهم في الحد من البطالة.
- ✓ توضيح العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في المملكة العربية السعودية.

4- التساؤلات الفرعية:

- هل للناتج المحلي الاجمالي أثر على مستوى البطالة الطبيعي في المملكة العربية السعودية؟
- هل للتكوين الرأسمالي الثابت أثر على مستوى البطالة الفعلي في المملكة العربية السعودية؟
- هل لإجمالي النفقات الحكومية التطويرية أثر على زيادة نسبة البطالة في المملكة العربية السعودية؟
- هل لمعدل التضخم أثر على زيادة نسبة البطالة في المملكة العربية السعودية؟

5- فرضيات الدراسة:

- توجد علاقة عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ومعدل البطالة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1999م – 2020م).
- توجد علاقة عكسية بين إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت (I) ومعدل البطالة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1999م – 2020م).
- توجد علاقة طردية بين إجمالي النفقات الحكومية (G) ومعدل البطالة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1999م – 2020م).

- توجد علاقة طردية بين معدل التضخم (F) ومعدل البطالة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1999م – 2020م).

6- أهداف الدراسة:

- تحليل أثر النمو الاقتصادي على البطالة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من (1999م) إلى (2020م).
- دراسة طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة مما يسهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة.
- التعرف على أثر الإصلاحات الاقتصادية وفق رؤية 2030 ومستوى التشغيل من خلال دراسة واقع البطالة في الاقتصاد السعودي.

7- حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية:** تقتصر الدراسة على دراسة أثر النمو الاقتصادي على البطالة في المملكة العربية السعودية.
- **الحدود الزمانية:** تقتصر الدراسة على الفترة من (1999م) إلى عام (2020م).

8- الدراسات السابقة:

(دراسة الدوري، 2020م): إسهام الصناعات الوطنية في تحقيق الأمن الاقتصادي للمملكة العربية السعودية

الهدف الرئيسي للدراسة: التعرف على إسهام الصناعات الوطنية في تحقيق الأمن الاقتصادي للمملكة العربية السعودية. هدفت الدراسة إلى التعرف على المؤشرات الاقتصادية لنمو الصناعات الوطنية في المملكة العربية السعودية، والوقوف على المعوقات التي تحد من نمو الصناعات الوطنية بالمملكة العربية السعودية، وتحديد جهود القطاع الصناعي لتطوير الصناعات الوطنية.

(دراسة الهجلة، 2020م): بالمملكة العربية السعودية، ووضع تصور استراتيجي لمستقبل الصناعات الوطنية ودورها في تحقيق الأمن الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية.

عينة الدراسة: تكون مجتمع الدراسة من جميع المختصين بوزارة الصناعة ووزارة التخطيط والاقتصاد والمختصين في القطاع الصناعي والاقتصادي في مدينة الرياض في المملكة العربية السعودية في فترة إجراء الدراسة في العام الجامعي 1440- 1441هـ. وقد استخدم الباحث أسلوب العينة العشوائية لعدد (250) فرد وبعد توزيع الاستبانات وتجميعها أصبح العدد القابل للتحليل (177) فرد. واستخدم الباحث المنهج الوصفي لتحقيق أهداف الدراسة، والاستبانة كأداة لجمع البيانات، النتائج: 1. جاءت استجابات عينة الدراسة بوجود مؤشرات عديدة لنمو الصناعات الوطنية في المملكة العربية السعودية. 2. توافق استجابات عينة الدراسة مع وجود معوقات لنمو الصناعات الوطنية في المملكة العربية السعودية. 3. وعزت استجابات عينة الدراسة على جهود القطاع الصناعي بالمملكة العربية السعودية. 4. كشفت استجابات عينة الدراسة عن التصورات الاستراتيجية المستقبلية لمستقبل الصناعات الوطنية في المملكة العربية السعودية، أهم التوصيات: 1. ضرورة توفر برامج تدريبية حديثة للعاملين في مجال الصناعات الوطنية. 2. العمل على تطوير قطاعات صناعية استراتيجية وذات بعد أمني وطني ابتداءً بالقطاعات الدوائية والعسكرية. 3. وضع آلية الحوكمة وتوزيع الميزانية لتطوير القطاعات ذات الأولوية في الصناعات الوطنية. 4. ضرورة الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة للمساهمة في رفع مستوى المهارة لدى العاملين في الصناعات الوطنية. 5. ضرورة تقديم حوافز تشجيعية مقدمة من الحكومة إلى العاملين في الصناعات الوطنية. 6. السعي

العدد ثمانية وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – تشرين الأول – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

نحو إيجاد مناخ وبيئة اقتصادية وسياسية تشجع على تفعيل الاستثمار وتساهم على الحد من البطالة ونسب الفقر والمساعدة على تحقيق الخطط التنموية سواء الاقتصادية أو الاجتماعية.

1- مصطلحات الدراسة:

تعريف البطالة:

تم تعريفها بأنها " التعطل أو التوقف الجبري أو الاختياري في بعض الأحيان لجزء من القوى العاملة في مجتمع ما على الرغم من قدرة القوى العاملة، ورغبتها في العمل والإنتاج " (عطية، 2003م)

وتم تعريفها أيضاً بأنها " حالة عدم توافر العمل لشخص راغب في مهنة تتوافق أو تتفق مع استعداداته وقدراته وذلك نظرا لحالة سوق العمل " (العابد، 2012م)

ويعرفها الباحث إجرائيا في هذه الدراسة: أنها توقف بعض أفراد المجتمع أو أغلبهم عن القيام بالأعمال التي يتقنونها رغما عنهم أو باختيارهم أو بناء على ظروف سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية مما يؤثر على الاقتصاد بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

النمو الاقتصادي: عرف بأنه "الزيادة المستمرة في الدخل المحلي الإجمالي أو الصافي للقيمة الحقيقة " (Pierre2010,p10)

ويعرف الباحث النمو الاقتصادي في هذه الدراسة بأنه الارتفاع المنتظم والثابت من خلال تطور ونمو الأنشطة الاقتصادية المختلفة من خلال مشاركة كافة المجتمع في الإنتاج وزيادة الدخل وتطوير العملية الإنتاجية.

التكوين الرأسمالي الثابت (ABFF): "يشمل إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت حسب معطيات البنك الدولي (إجمالي الاستثمار المحلي)، تحسينات الأراضي (الاسوار والخنادق، وقنوات تصريف المياه...) ومشتريات الآلات، والماكينات، والمعدات، وإنشاء الطرق والسكك الحديدية، والمدارس، والمستشفيات، والمباني الصناعية والتجارية" (البنك الدولي، 2017م)

ويعرفه الباحث في هذه الدراسة بأنه هو القدرة على زيادة الأصول الإنتاجية وتوفير الوظائف والأعمال اللازمة لدفع عجلة الإنتاج والحفاظ على اقتصاد متنامٍ ومزدهر

النفقات الحكومية التطويرية: هي "المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية أو هي مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة وأيضا هي استخدام مبلغ نقدي من قبل هيئة عامة بهدف إشباع حاجة عامة" (محرز، 2003م)

ويعرفه الباحث في هذه الدراسة: على أنه كل ما تنفقه الدولة أو الجهات المكلفة للحصول على الاحتياجات الأساسية أو تحقيق الفائدة العامة في ظل النظم والقوانين السائدة.

معدل التضخم: يعرف بأنه " هو المعدّل الاقتصاديّ الذي يؤدي إلى زيادة المستوى العام لأسعار الخدمات والسلع؛ ممّا يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائيّة الخاصة بالعملة"(البحوث الاقتصادية، 2011م)

كما عرف بأنه "هو الزيادة المفرطة بالنقود المتداولة مع انخفاض القدرة على الشراء" (طه،2021م).

ويعرفه الباحث في الدراسة الحالية: بأن الأوقات أو الفترة الزمنية التي يشهد فيها الاقتصاد ارتفاعا مستمرا في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات التي يحتاج إليها المجتمع.

مدخل نظري للبطالة وعلاقتها بالنمو الاقتصادي

المبحث الأول: البطالة المفهوم والنظريات والآثار المترتبة عليها

1- مصطلحات ومفاهيم الدراسة:

القوى العاملة: (Labor Force): "يطلق على جميع الأفراد العاملين الذين يرغبون في العمل بأجر في أي وقت، والذين لا يعملون بأجر لكنهم يرغبون في العمل وهم العاطلون. أما الأفراد الذين لا يعملون ولا يبحثون عن عمل لوظائفهم التي جرى إيقافهم عنها بصفة مؤقتة فلا يعدون جزءاً من القوى العاملة، وعليه فإن إجمالي القوى العاملة يشمل العاملين والمتعطلين (طاقة وآخرون، 2008م: 33).

1-1 تعريف البطالة:

يُعتبر مفهوم البطالة من المفاهيم التي أخذت أهمية كبرى في المجتمعات المعاصرة من حيث البحث والتحليل، لذا فقد استحوذ موضوع البطالة على اهتمام الباحثين الاجتماعيين والاقتصاديين بوصفه موضوعاً يفرض نفسه بشكل دائم وملح على الساحة الدولية، لذا لا تكاد تصدر دورية علمية متخصصة ذات علاقة بعلم الاقتصاد والاجتماع إلا وتتعرض لموضوع البطالة بالتحليل والنقاش.

وتُعرف البطالة على أنها: "التعطل (التوقف) الجبري- أو الاختياري في بعض الأحيان- لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما، على الرغم من قدرة القوة العاملة، ورغبتها في العمل والإنتاج "(الوزني، والرفاعي، 2006م، ص 162).

ويقصد بالإنسان العاطل عن العمل حسب التعريف الشائع الذي اعتمدته منظمة العمل الدولية ILO: هو ذلك الفرد الذي بلغ سناً معينة (عادة 16 سنة) ويكون قادراً على العمل، وراغباً فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكنه لا يجد فرصة للعمل (زكي، 1998م، ص29).

1-2 قياس معدل البطالة:

يعد معدل البطالة أحد المؤشرات الاقتصادية الكلية ذات الدلالة البالغة في رسم السياسات الاقتصادية، وتقييم فعاليتها، ولا يمكن علاج مشكلة البطالة ما لم يكن هناك تصور حقيقي لها. حيث تقوم الدول خاصة المتقدمة بحساب معدلات البطالة بصفة دورية ومنتظمة، كأن تكون شهرية أو فصلية أو سنوية، وذلك باتباع أسلوب العينات، وليس الإحصاء العام، نظراً لما يتطلبه ذلك من وقت طويل وتكاليف باهظة (عقون،2010م، ص5).

وعادة ما يقاس معدل البطالة من قبل الجهات الرسمية، كنسبة عدد العاطلين عن العمل إلى القوة العاملة بالمجتمع عند نقطة زمنية معينة، وذلك باستخدام الصيغة التالية: (الوزني، والرفاعي، 2006م، ص162).

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{} \times 100$$

إجمالي القوى العامل

1-3 أنواع البطالة:

أ. البطالة الاحتكاكية:

وتعني وجود أفراد في حالة بطالة نتيجة الوقت الذي ينقضي عليهم، وهم في حالة بحث عن عمل دون أن يجدوا العمل المناسب لهم.

ويتوقف طول فترة البطالة الاحتكاكية على عدة عوامل أهمها:

1. مستوى الأجر النقدي الذي يتوقع الأفراد الحصول عليه من الوظيفة.
2. درجة الاستقرار في الوظيفة.
3. درجة الاستقرار الاقتصادي في الدولة.
4. نقص في المعلومات المتوفرة للأفراد المتعطلين عن الوظائف الشاغرة لهم، أو النقص في المعلومات لدى رجال الأعمال عن الأفراد المتعطلين ذوي المؤهلات الملائمة للوظائف الشاغرة لديهم.
5. تكلفة البحث عن الوظيفة المناسبة والمرغوب فيها.

ويتطلب علاج البطالة الاحتكاكية التركيز على جاني العرض والطلب، بحيث تحاول السياسات الاقتصادية تحسين ظروف العمل، وتشجيع العاملين على القبول بفرص العمل المتوفرة.

ويرى الباحث بأن البطالة الاحتكاكية في المملكة العربية السعودية تنتشر بين العاملين في سوق العمل والمخالفين لأنظمة الإقامة واللوائح القانونية، مما يسهل على صاحب العمل فصلهم دون أن يترتب عليهم أي التزامات مالية، مما يعني فقدان العامل لعدد من أيام العمل يقضيها في البحث عن عمل جديد، وكذلك في صفوف الخريجين الجدد نتيجة نقص المعلومات عن العمل وأيضا عقود بند الأجور والتي لا تلزم أصحاب الأعمال بشيء.

ب. البطالة الهيكلية:

تعرف بأنها ذلك النوع من البطالة الذي يشير إلى التعطل الذي يصيب جانباً من قوى العمل بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد القومي، وتؤدي إلى إيجاد حالة من عدم التوافق بين فرص العمل المتاحة، والباحثين عن العمل، وتلك التغيرات قد تكون بسبب دخول نظم تكنولوجية حديثة، أو إنتاج سلع جديدة، أو تغير في هيكل الطلب على المنتجات كنتيجة للتغير الدائم في العادات الاستهلاكية (زكي، 1998م، ص 27).

ولعلاج البطالة الهيكلية ينبغي البحث عن العوامل التي تسبب هذا النوع من البطالة، ومعالجتها مباشرة، حيث تعتبر التنمية الاقتصادية من العوامل التي تؤدي إلى التغيرات الهيكلية.

ج. البطالة الدورية:

تحدث البطالة الدورية نتيجة للتذبذب في الدورات الاقتصادية التي تحدث في الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة بشكل خاص من فترة زمنية إلى أخرى عندما ينتقل الاقتصاد من حالة الانتعاش والازدهار إلى حالة الانكماش والركود، وبالتالي عجز الاقتصاد الكلي عن توفير العمل لكل من يبحث عنه ويرغب فيه، وذلك لأن الطلب على العمل هو طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات.

د. البطالة الموسمية:

وتعرف أيضاً بالبطالة المؤقتة، وهي التي تحدث بسبب موسمية بعض النشاطات والقطاعات الاقتصادية التي يزداد الطلب فيها على الأيدي العاملة في موسمها، ويقل الطلب على الأيدي العاملة فيها خارج موسمها، مثل القطاع السياحي، والقطاع الزراعي، مما يؤدي إلى حدوث بطالة في الفترات الزمنية التي تقع خارج الموسم.

هـ. البطالة الاختيارية:

وتعني وجود عدد من الأفراد لديهم القدرة على العمل، ولكن ليس الرغبة في العمل وذلك عند مستوى الأجر السائد في السوق، وقد يرجع السبب لوجود هذا النوع من البطالة إلى وجود نقابات عمالية قوية تعمل على تحديد أجر العامل الحقيقي عن مستوى أعلى من الأجر التوازني.

وقد تعود أسباب البطالة الاختيارية إلى العوامل التالية:

1. الرغبة في الحصول على أجر أعلى مما هو مدفوع فعلاً لفرص العمل المتاحة.
2. البحث عن ظروف عمل أفضل تتناسب مع مؤهلات ورغبات الأفراد.
3. النظرة الاجتماعية المتدنية لبعض أنواع المهن والأعمال المتاحة.

وأقرب أنواع البطالة إلى البطالة الاختيارية هي البطالة الاحتكاكية (القريشي، 2007م، 184).

أهم العوامل المؤدية إلى جمود الأسعار ما يلي:

1. وجود النقابات العمالية التي ترفض أي تخفيض في الأجور النقدية المتفق عليها مع أصحاب العمل.
2. وجود العقود المبرمة بين العمال، وأصحاب العمل، التي تحول دون أي تخفيض في الأجور.
3. وجود القوانين التي تضع حدوداً دنيا للأجور في العديد من دول العالم.
4. قبول بعض العمال بالأجور المدفوعة لهم، وعدم رغبتهم في ترك المؤسسات التي يعملون بها إلى مؤسسات أخرى تدفع أجوراً أعلى، نتيجة الاهتمام بعوامل أخرى بجانب الأجر المدفوع كالتعويضات مثلاً (القريشي، 2007م، ص 187).

وتوجد البطالة الإجبارية في المملكة العربية السعودية، خاصة بين عمال الشركات الكبرى الذين قامت الشركات والمؤسسات الكبرى والمتوسطة بالاستغناء عنهم تدريجياً بعد الأزمات الاقتصادية وجائحة كورونا، ونهائياً، وخصوصاً في الفترة من (2016م–2020م).

ز. البطالة السافرة:

تعرف أيضاً بالبطالة الظاهرة أو المسجلة، ويقصد بها حالة التعطل الكلي الظاهر الذي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة، أي وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل، والراغبين فيه والباحثين عنه، عند مستوى الأجر السائد دون جدوى (فرج، 2008م، 96).

ويرجع ذلك إلى عدم ملاحقة الزيادة في فرص العمل للتدفقات المستمرة على سوق العمل نتيجة للنمو السكاني السريع (سليم، 1996م، ص 17).

ح. البطالة المقنعة:

يعتبر هذا النوع من البطالة هو الأشهر في الفكر الاجتماعي الاقتصادي، ومازال هو الأكثر انتشاراً في بناء الاقتصاد العربي عامة، وهي تعني ارتفاع عدد العاملين فعلياً عن احتياجات العمل بحيث يكون هناك أفراد لا يعملون فعلياً بصورة شبه كاملة، مع أنهم عاملون، ويتقاضون أجوراً ورواتب من الناحية الرسمية.

ك. البطالة الطبيعية:

تشمل البطالة الطبيعية كلاً من البطالة الهيكلية، والبطالة الاحتكاكية عند مستوى العمالة الكاملة، حيث يكون الطلب على العمل مساوياً لعرضه، أي أن معدل البطالة الطبيعي يسود فقط عند مستوى التشغيل الكامل، وعندما يبتعد الاقتصاد الوطني عن التوظيف الكامل، فإن معدل البطالة السائد يكون أكبر أو أقل من معدل البطالة الطبيعي، ففي حالة الانتعاش الاقتصادي يكون معدل البطالة السائدة أقل من معدل البطالة الطبيعي، أما في حالة الانكماش الاقتصادي فإن معدل البطالة السائد يكون أكبر من معدل البطالة الطبيعي.

ويرى الباحث بأن أكثر أنواع البطالة التي تعاني منها المملكة العربية السعودية يتمثل في البطالة الاحتكاكية، والبطالة الهيكلية، والبطالة الدورية، والبطالة الموسمية، والبطالة الإجبارية والبطالة المقنعة.

- **المعدل الطبيعي للبطالة:**

يقصد بالمعدل الطبيعي للبطالة، هو ذلك المعدل الذي يكون عنده معدل التضخم في الأسعار والأجور في حالة توازن، أي ما يطلق عليه مستوى التوظيف الكامل، حيث تكون جميع أسواق العمل في حالة توازن، وبالتالي لا يوجد فائض في عرض العمل، أو تغير مفاجئ في مستويات الأجور، وكل من هو قادر على العمل، وراغب فيه، وباحث عنه، ويقبل مستوى الأجر السائد سوف يجد فرصة للعمل (زكي، 1998م، ص 31).

ل. البطالة في الفكر الكلاسيكي:

يرفض الكلاسيك فكرة وجود البطالة الإجبارية في الاقتصاد، لأنهم يفترضون سيادة حالة المنافسة الكاملة، ومرونة الأسعار والأجور التي تتحرك للأعلى وللأسفل لضمان استمرار حالة التوازن في سوق العمل (القريشي، 2007م، ص 197).

العدد ثمانية وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – تشرين الأول – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

م. البطالة في الفكر الكينزي:

كان أول من تطرق إلى مشكلة البطالة الإجبارية في حالات الركود الاقتصادي هو الاقتصادي البريطاني كينز، حيث لاحظ أن معدلات الأجور لا تتكيف بالسرعة والكم اللازمين لإعادة التوازن إلى أسواق العمل، وبين بأن ميل الأجور نحو الانخفاض يتميز بالجمود التام في بعض الأسواق، وبالتباطؤ في أسواق أخرى، الأمر الذي يؤدي إلى ظهور بطالة دورية إجبارية في الاقتصاد ككل (القريشي، 2007م، ص 199).

تفسير البطالة:

أ. البطالة عند النيو كلاسيك:

يعد النيو كلاسيك امتداداً للفكر الكلاسيكي، ولذلك فهم يؤمنون بالحرية الاقتصادية، وسيادة ظروف المنافسة الكاملة تأسيساً على قانون ساي للأسواق، وبالتالي عدم وجود بطالة إجبارية.

ب. التفسير الماركسي للبطالة:

لقد شكل الفكر الماركسي الرؤية النقدية لتصدعات الرأسمالية الصناعية لما بعد ثورة (1848م) والتي تميزت بانتشار البؤس الاجتماعي من خلال الفقر والبطالة والاستغلال البشع للإنسان بشكل أقرب إلى العصور الإقطاعية التي قامت على أنقاضها الرأسمالية الصناعية، وقد بنيت الماركسية نسبة إلى ماركس على ثالث ركائز أساسية وهي:

1. الدياليكتيك (الفلسفة الجدلية).
2. المادية التاريخية.
3. الاقتصاد السياسي.

ج. التفسير التكنولوجي للبطالة:

تتجسد هذه النظرية في أفكار "كوندراتيف" و "جوزيف شومبتر" عند تفسيرهما للدورات الاقتصادية، حيث لاحظ "كوندراتيف" أن عامل التكنولوجيا أصبح يلبي الكثير من الوظائف والمهن، مما يؤدي إلى تسريح العديد من العمال، لكون المبتكرات الجديدة موفرة للوقت والتكاليف وعنصر العمل، إضافة إلى ما تتميز به من دقة وجودة

النظريات الحديثة المفسرة للبطالة:

لم يعد بمقدور النظريتين الكلاسيكية أو الكينزية تفسير معدلات البطالة المرتفعة التي انتشرت منذ بداية السبعينات، وبذلك ظهرت نظريات حديثة تقوم بتفسير هذه الظاهرة، إذ تم إدخال فروض أكثر واقعية حتى تصبح أكثر قدرة على تفسيرها، ولعل أبرز هذه النظريات هي:

أولاً: نظرية البحث عن العمل:

ظهرت هذه النظرية في سبعينات القرن الماضي، وترجع صياغتها إلى مجموعة من الاقتصاديين أمثال Pevry Hall, Gordon, Phelps (عقون، 2010م، ص 27) وترتكز هذه النظرية على صعوبة توفر المعلومات عن سوق العمل.

ويرى الباحث بأن هذه النظرية قد أسهمت في تفسير فترات البطالة، والسبب في طولها بين فئات معينة مقارنة بفئات أخرى من قوة العمل، وينطبق ذلك بصفة خاصة على الوافدين الجدد إلى سوق العمل.

ثانياً: نظرية تجزئة سوق العمل:

أول من تناول فكرة ازدواجية سوق العمل هما الاقتصاديان Piore, Doeringer خلال أعمالهما الصادرة عام 1971 والمرتبطة بأسواق العمل العالمية، وتحليل القوى العاملة، حيث أوضحت دراستهما الميدانية أن قوة العمل تتعرض لنوع من ا لتجزئة على أساس العرق، النوع، السن والمستوى التعليمي (عقون، 2010م، ص 29).

ثالثاً: نظرية الأجور الكفؤة:

تعتمد هذه النظرية على العلاقة التي يمكن أن تربط بين استقرار الأجور النقدية، وإنتاجية العمال، فأصحاب العمل يعتقدون أنه من المفيد رفع الأجور عن مستواها التوازني في سوق العمل لتشجيع العمال وزيادة إنتاجيتهم.

رابعاً: نظرية اختلال سوق العمل:

ظهرت هذه النظرية على يد الاقتصادي الفرنسي E. Malinvand كمحاولة لتفسير معدلا البطالة المرتفعة في الدول الصناعية خلال سبعينات القرن الماضي، حيث تقوم هذه النظرية على فرض جمود الأسعار والأجور في الأجل القصير، ويرجع ذلك إلى عجزهما عن التغير بالسرعة الكافية لتحقيق توازن سوق العمل، ونتيجة لذلك يتعرض سوق العمل لحالة اختلال تتمثل في وجود فائض في عرض العمل عن الطلب، مما يقود إلى البطالة الإجباري، ويمكن أن ينطبق نفس التحليل على سوق السلع والخدمات عن طريق الكميات لا عن طريق الأسعار والأجور (ارنولد، 1992م، ص208).

خامساً: نظرية رأس المال البشري:

يعتبر Becker من مؤسسي هذه النظرية سنة 1964م، إذ يفسر اختيار الوظيفة على أساس الفوائد التي يجنيها العامل من ورائها، قصد تحسين إنتاجيته، والاستفادة من أكبر دخل ممكن وبالتالي سيضحي الأفراد بالوقت الضروري بهدف التكوين من أجل رفع قدراتهم ومؤهلاتهم باعتبار أن سوق العمل يبحث عن اليد العاملة المؤهلة، وبالتالي فإن الاهتمام يرتكز على الوظيفة وليس على من يشرفون عليها (سمية، 2010م، ص 26).

سادساً: نظرية البطالة الهيكلية:

ظهرت هذه النظرية لتفسير معدلات البطالة المرتفعة في سبعينات القرن الماضي، بسبب التطور التقني الذي طرأ على الصناعة، فقد تعرضت بعض الفئات من العمال لظاهرة البطالة بسبب عدم قدرتها على التوافق مع الطرق الحديثة في الفنون الإنتاجية، في حين ظهر فائض في فرص العمل بأعمال ومهن أخرى.

العدد ثمانية وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – تشرين الأول – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

6 أسباب تفاقم مشكلة البطالة:

1. ضعف معدلات النمو، وضعف القوة الامتصاصية للعمالة في قطاعات النمو، وعدم عدالة توزيع الفرص والثروة.
2. الزيادة السكانية، حيث إن زيادة عدد السكان سنوياً يسبب ضغطاً على موارد الدول، ومن ثم فقد لا تتناسب فرص العمل المتاحة مع تلك الأعداد المتزايدة.
3. عجز سوق العمل عن استيعاب الخريجين، فأعداد الخريجين من الجامعات والمعاهد التعليمية المختلفة تتزايد سنوياً، ومع ذلك يعجز سوق العمل عن استيعابهم.
4. عدم تمكن الدول من خلق فرص عمل كافية تتوافق مع الأعداد المتزايدة من الداخلين إلى سوق العمل بسبب الإنتاج وضعف الاستثمارات.
5. الاتجاه نحو تقليص الوظائف الحكومية، نتيجة تطبيق برامج الخصخصة والإصلاح الاقتصادي.
6. انتشار ظاهرة ا لفساد الإداري، والواسطة، والمحسوبية، في تشغيل الباحثين عن العمل.

7-1 الآثار الناجمة عن البطالة:

تعتبر البطالة من الظواهر غير المرغوب فيها في أي مجتمع من المجتمعات، وسوف يحاول الباحث الوقوف على أهم الآثار الناتجة عن البطالة من خلال ما يلي:

أ. الآثار الاقتصادية للبطالة:

يمكن حصر الآثار الاقتصادية للبطالة في النقاط التالية:

- ارتفاع عبء الإعالة بارتفاع معدل البطالة، وذلك بسبب انخفاض المنتجين، وارتفاع المستهلكين ومن ضمنهم العاطلون عن العمل، الأمر الذي يخفض مستويات المعيشة ويؤدي إلى انخفاض الادخار والاستثمار، وبالتالي انخفاض القدرة الإنتاجية، ومن ثم انخفاض الإنتاج، والدخل القومي.

ب. الآثار الاجتماعية للبطالة:

تعد مشكلة البطالة من أخطر المشكلات الاجتماعية، نظراً لما يترتب عليها من آثار سلبية عديدة، ولا تكمن خطورتها فقط في عدم الاستغلال الأمثل للموارد البشرية المتاحة، وإنما لكونها أيضاً عاملاً رئيسياً وجوهرياً في ظهور وانتشار مجموعة من التداعيات الاجتماعية والأمنية التي تهدد أمن واستقرار المجتمع.

ج. الآثار الأمنية للبطالة:

تهدد البطالة الاستقرار السياسي والأمني للمجتمع نظراً لمعاناة العاطل عن العمل من ضعف مشاعر الانتماء للوطن مع ميله إلى السلبية أو العنف، ويمكن أن تكون كذلك سبباً في تفشي الانحرافات بشتى صورها، فالبطالة تساهم بشكل رئيسي في زيادة معدلات الجريمة والعنف، نتيجة لجوء بعض الشباب بسبب وطأة الشعور بالحرمان الاقتصادي، والتفاوت الاجتماعي إلى الطرق غير المشروعة لتحقيق أهدافهم، والتي قد تصل إلى حد ارتكاب الجرائم للحصول على مقابل مادي، أو كتنفيس لشحنة الغضب والحقد على المجتمع (فرج، 2008م، ص 137).

العدد ثمانية وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – تشرين الأول – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي

1تعريف النمو الاقتصادي:

إن تعريف النمو الاقتصادي يتطلب تحديد المتغير الذي على أساسه يقاس النمو الاقتصادي، وكذلك تحديد الفترة التي من خلالها نرغب في تحديد وقياس قيمة هذا المتغير وعلى هذا الأساس، فإن " فيليب بيرو" يعرف النمو الاقتصادي بأنه: الارتفاع المسجل خال فترة زمنية عادة ما تكون سنة، أو فترات زمنية متلاحقة لمتغير اقتصادي توسعي، هو الناتج الصافي الحقيقي، بينما يعرفه " بونيه فيري" بأنه: عبارة عن عملية توسع اقتصادية تلقائية تقاس بتغيرات كمية حادثة، في حين أن " كوسوف" يعرفه بأنه: عبارة عن هو التغير المسجل في حجم النشاط الاقتصادي (كريم، 2010م، ص67).

2-2 العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي:

قدم أيضاً الاقتصادي حمد عبد الله ناصر الغنام (2003م) دراسة تطبيقية حول العلاقة بين معدّل النمو الاقتصادي والتوظيف في المنشآت الخاصة في المملكة العربية السعودية. وقد استخدم اختبار التكامل المشترك ونموذج متجه تصحيح الخطأ ومنهجية سببية قرنجر من أجل تحديد اتجاه العلاقة بين السلسلتين الزمنيتين في الأجلين القصير والطويل. وقد توصل إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدل النمو الاقتصادي والتوظيف وذلك باستخدام التكامل المشترك. واتضح كذلك من خلال نموذج تصحيح الخطأ ومنهجية قرنجر وجود علاقة سببية وحيدة الاتجاه تتجه من معدل النمو الاقتصادي إلى التوظيف وليس العكس. وقد توصل من خلال دراسته إلى أن تحقيق معدل مرتفع من التوظيف مرتبط بمدى قدرة المنشآت في التركيز على جوانب تخص الإنتاجية من خلال تحسين استخدام التقنية من أجل رفع معدل النمو ومن ثم زيادة رفع معدّلات التشغيل.

3-2 العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة:

يبدو الاتجاه العام في هذه العلاقة هو اعتبار أن هناك ارتباطاً كبيراً بين ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض نسب البطالة، وتظهر علاقة معدلات النمو الاقتصادي والبطالة من خلال التبسيط التالي:

ارتفاع معدل النمو ← زيادة نسبة التشغيل ← انخفاض معدل البطالة

4-2 نسبية تأثير النمو على البطالة:

يعد الاختلاف في طبيعة النمو المحقق وتأثيره على البطالة هو الذي يجعل السياسات الاقتصادية في البلدان النامية تفشل في الحد من نسب البطالة رغم تحقيق معدلات نمو نوعاً ما مرتفعة، ولعل هذا الأمر هو ما يجعل ظاهرة تخفيض نسب البطالة تعاني نوع من القصور النظري على الأقل من خلال سياسات دعم النمو الاقتصادي التي يفترض بها أن تؤدي إلى تخفيض نسب البطالة، فالنمو الاقتصادي تغير كمي يمكن أن يحدث في اتجاهين، أحدهما مرتبط بزيادة إنتاجية العمل، والذي عادة لا يؤدي إلى خلق فرص عمل إضافية باعتباره ناتجاً عن تحسن الأداء الإنتاجي لدى العمال الموجودين أصلاً، وهذا النوع من النمو لا يتوافق عادة مع تخفيض كبير في نسب البطالة والاتجاه الآخر مرتبط بزيادة كمية في عرض العمل أي خلق مناصب عمل إضافية تؤدي إلى تخفيض في نسب البطالة حسب طبيعة النمو المحقق.

2-5 علاقة الناتج المحلي الإجمالي(GPD) بارتفاع معدلات البطالة:

علاقة البطالة بالناتج المحلي الإجمالي يقترن الناتج المحلي الإجمالي بمعدل البطالة، إذ يُعد كلاهما أحد العوامل الاقتصادية التي تُستخدم لقياس حالة الاقتصاد، فارتفاع الناتج المحلي الإجمالي، يعد أداة لدراسة الاقتصاد الكلي واتجاهاته في الدولة، وينطبق ذلك على ارتفاع معدلات البطالة ومستوياتها أو انخفاضها، وتتلازم معدلات الناتج الإجمالي المحلي مع البطالة، ويعزى ذلك إلى أنَّ انخفاض الناتج المحلي، يؤثر في انخفاض ارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض نسبة العمالة (Hernandez,2012).

2-6 تكوين رأس المال الثابت وعلاقته بالبطالة:

تختلف أهمية المؤشرات الاقتصادية حسب درجة تأثيرها في مجمل عمليتي النمو والتنمية الاقتصادية، ويعد مؤشر تكوين رأس المال الثابت ذا أهمية كبيرة كونه يشكل عاملا فعالا في عملية التنمية الاقتصادية، فهو يحدد مستوى ومعدل النمو في الدخل القومي، كما تتباين خصائص هذا المؤشر مقارنة بعوامل الإنتاج الأخرى حيث يتميز بالقابلية العالية على التوسع عبر بدء واستمرار عمليات الاستثمار والادخار. إن زيادة رأس المال سوف ينعكس في ارتفاع إنتاجية عناصر الإنتاج الأخرى كالأرض والعمل، وبالتالي فهو عامل محفز للزيادة في الإنتاجية تتمحور في مكافأة نتيجة لتضحية المدخرين لعدم استغلالهم للاستهلاك الحاضر (هيكل، 1980م).

المبحث الثالث: جهود المملكة العربية السعودية في الحد من البطالة وتنمية الاقتصاد

3-1 جهود وزارة العمل في الحد من البطالة:

لا شك أن المملكة العربية السعودية من الدول التي اهتمت وبذلت جهداً كثيراً في مواجهة ظاهرة البطالة، ولعل أول ما يذكر في هذا الشأن هو " سعودة " الوظائف في القطاعين الخاص والعام بعد الزيادة الواضحة في أعداد العاطلين عن العمل، وكذلك زيادة أعداد العمالة الوافدة في المملكة العربية السعودية (وزارة الاقتصاد والتخطيط، 2017م)، جاء ذلك في إطار استشعار المملكة العربية السعودية بخطر مشكلة البطالة في المجتمع السعودي وتأثيراتها السلبية عليه من جميع النواحي، وبناء عليه فقد قامت المملكة بعدة خطوات من أجل السيطرة على مشكلة البطالة ووضع الحلول لها وفقاً لرؤية " 2030" والتي أشارت إلى أن الاقتصاد السعودي سوف يمنح الفرص للجميع، رجالاً ونساء صغاراً وكباراً، لكي يسهموا بأفضل ما لديهم من قدرات، وقد وضعت الرؤية التدريب المستمر كأحد أولوياتها في الحد من البطالة وذلك من أجل رفع مستوى مهارة المواطن السعودي وتنمية قدراته، كما قامت باستحداث هيئة توليد الوظائف ومكافحة البطالة (رؤية المملكة، 2030).

الدراسة القياسية

4-1 صياغة النموذج القياسي وتعريف متغيراته:

تم صياغة نموذج انحدار خطي متعدد ليعبر عن المتغيرات المؤثرة في معدل البطالة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة الزمنية (1999م – 2020م) على النحو التالي:

العدد ثمانية وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – تشرين الأول – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

U = (G, I, G, X, F, Dum)

$$Y=B_0 - B_1 Log(GDP) - B_2 Log(I) + B_3 Log(G) + B_4(F) + B_5 Dum + \epsilon_i$$

حيث إن النموذج القياسي للدراسة يتكون من عدة متغيرات، ويمكن تعريف هذه المتغيرات على النحو التالي :

أولاً: المتغير التابع :معدل البطالة (Y):

يقصد به جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل (15 سنة فأكثر) ولم يعملوا أبداً، وقاموا خلال فترة الإسناد في أي نوع من الأعمال، وكانوا خلال هذه الفترة مستعدين للعمل بالبحث عنه بإحدى الطرق مثل مطلاعة الصحف، التسجيل في مكاتب الاستخدام، سؤال الأصدقاء والأقارب، أو غير ذلك من الطرق، وقد تم أخذ قيم هذا المتغير كنسبة مئوية.

ثانياً: المتغيرات المستقلة:

أ. الناتج المحلي الإجمالي: (GDP)

ويعبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي: الذي يعتبر مقياساً تجميعياً للإنتاج الذي تم خلال فترة زمنية محددة، ويقاس هذا المتغير كقيمة بملايين الريالات.

إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت: (I)

يعرف التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي لمؤسسة أو قطاع ما بقيمة حيازته من أصول جديدة أو مستعملة مخصوماً من تكاليف أصول جديدة أو مستعملة، ويقاس هذا المتغير كقيمة بملايين الريالات.

ب. النفقات الحكومية التطويرية: (G)

ويقصد بها النفقات التي تنفقها الدولة لتوسيع الإنتاج كالتحويلات الرأسمالية للمشاريع، والنفقات التطويرية مثل البنى التحتية المادية كالطرق والمواصلات، والبنى التحتية المؤسسية والقانونية، والتي تعمل على خلق المناخ الاستثماري الملائم .ويقاس هذا المتغير كقيمة بملايين الريالات.

ج. معدل التضخم (F):

هو عبارة عن مقدار التغير في المستوى العام للأسعار، وقد تم أخذ قيم هذا المتغير كنسبة مئوية.

د. الاستقرار: تأثير الازمات المختلفة (DUM)

وهو متغير يأخذ القيم (0، 1) ويطلق على المتغير الوهمي الذي يعبر عن الاستقرار وتأثير الأزمات.

1-2 مصادر بيانات النموذج:

اعتمدت هذه الدراسة على بيانات السلاسل الزمنية للاقتصاد السعودي، والتي تمثلت في البيانات الرسمية الصادرة عن البنك المركزي السعودي (SAMA) للفترة الزمنية الممتدة من (1990م) إلى(2020م)، وهي مأخوذة بالريال السعودي. أما بالنسبة لمتغير (F) فتم أخذه كنسب مئوية، وذلك حسب توافرها في التقارير والنشرات الرسمية.

1-3 معالجة بيانات النموذج القياسي:

تم الحصول على البيانات السنوية لمتغيرات النموذج القياسي، وذلك للفترة الزمنية من(1999م) إلى(2020م)، وقد قام الباحث بتطبيق اللوغرثم الطبيعي للبيانات التي كانت بمئات الملايين من الريالات، في النموذج بينما كانت بيانات كل من معدلات البطالة ومعدلات التضخم على شكل معدلات (نسب).

1-4 المنهج القياسي والأساليب الإحصائية المستخدمة:

اتبع الباحث في هذه الدراسة المنهج الإحصائي الوصفي لوصف متغيرات الدراسة والمنهج الاقتصادي القياسي لتقدير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، معبراً عنها بالصيغة اللوغاريتمية لبعض المتغيرات بهدف الحصول على معاملات خط انحدار المتغيرات المستقلة، حيث تم الاستعانة بمجموعة من الطرق والأساليب الاحصائية والقياسية، كما يلي:

- **طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS):** تعتبر من أشهر الطرق التي تستخدم في تقدير معاملات نماذج الانحدار التي تدرس علاقة متغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة بمتغير تابع، ومن خصائص هذه الطريقة أنها تعمل على تدني مجموع مربعات انحرافات القيم المقدرة عن القيم المشاهدة للمتغير التابع (عطية، 2005م). كما أنها تمتاز بدقة تقدير المعلمات بعد تحقق افتراضاتها لكي يتم الحكم على جودة النموذج المقدر والتي تتمثل في (أن الأخطاء العشوائية (البواقي) تتبع التوزيع الطبيعي (Normality) – والمتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر – وتجانس تباين حدود الخطأ – وعدم وجود تداخل خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة) (Gujarati, 2004).
- **الصيغة اللوغاريتمية (Log):** تعتبر الصيغة اللوغارتيمية ذات أهمية عالية في تقدير النماذج القياسية، وذلك لأنها تعطي المرونات الطويلة الأجل للمتغيرات الاقتصادية المستقلة وتأثيرها على المتغير التابع، بالإضافة إلى أنها تقلل من تشتت البيانات، لذلك تم أخذ اللوغاريتم الطبيعي لبعض متغيرات النموذج المأخوذة كأرقام، أما المتغيرات المأخوذة كنسبة مئوية فبقيت كما هي.
- **اختبار السكون (الاستقرار):** يعتبر شرط السكون شرطا للوصول إلى نتائج سليمة ومنطقية، وتعتبر السلسلة الزمنية ساكنة إذا تحققت فيها الشروط الآتية: (عطية، 2015م، ص148)

- ثبات المتوسط الحسابي للقيم عبر الزمن.
- ثبات التباين عبر الزمن.
- التغاير بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمداً على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يجب عنده التغاير.

العدد ثمانية وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – تشرين الأول – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

وهناك العديد من الاختبارات والطرق الإحصائية المستخدمة في الكشف عن سكون السلاسل الزمنية، ونذكر من هذه الاختبارات: اختبار ديكي فوالر الموسع (Augmented ADF – Fuller Dickey) وكذلك اختبار فيلبس برون (PP – Perron Philips) وتعتبر هذه الاختبارات الأكثر استخداماً في مجال الدراسات الاقتصادية والقياسية للكشف عن سكون السلاسل الزمنية .

- **اختبار التكامل المشترك:** يعرف التكامل المشترك بأنه تصاحب بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر، بحيث تؤدي التقلبات في إحداهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن، ويتطلب حدوث التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية أن تكون هذه السلاسل متكاملة من الدرجة نفسها كل على حدة، بمعنى أن تكون هذه السلاسل ساكنة من نفس الدرجة، ويستخدم اختبار جوهانسون للكشف عن التكامل المشترك، لأنه يعتبر أكثر

الاختبارات شمولية في هذا المجال، ويتم استخدامه في حالة النماذج المتعددة، من خلال حساب قيمة إحصاء القيمة العظمى (Maximum) وإحصاء الأثر (Trace) حيث أن كليهما يعطي نفس النتيجة (عطية، 2005م، 171 – 173)

- **المقاييس الإحصائية الوصفية:** تم الاستعانة بالمقاييس الإحصائية الوصفية بغرض وصف بيانات متغيرات النموذج القياسي، وذلك من خلال حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري وأقل قيمة وأكبر قيمة لكل متغير من متغيرات النموذج على حدة، مع الاستعانة بالرسومات البيانية لتوضيح التسلسل الزمني لمتغيرات النموذج**التحليل الوصفي والتقدير القياسي للنموذج**

1- الوصف الإحصائي لمتغيرات النموذج القياسي:

يستخدم الإحصاء الوصفي بغرض وصف البيانات التي تجمع من مختلف ميادين العلم، ويتضمن أساليب وطرق جمع البيانات وعرضها، كما يتضمن طرق الوصف الحسابي لها بإيجاد بعض المتوسطات ومقاييس التشتت وغيرها (عكاشة، 1999م).

1-1 الإحصاءات الوصفية لبيانات السلسلة:

جدول رقم (1-4) الإحصاءات الوصفية لبيانات متغيرات النموذج القياسي للعوامل المؤثرة على البطالة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من (1999م – 2020م)

	Y	G	I	GDP	F
Mean	5.732318	1878150.	434256.1	443021.3	1.900442
Median	5.661500	1965007.	464210.0	378593.0	1.637457
Maximum	7.450000	3062170.	732432.8	761122.1	9.870248
Minimum	4.570000	606438.9	118196.0	154094.0	-2.093330
Std. Dev.	0.676388	869771.3	226382.2	221372.6	2.896403
Observations	22	22	22	22	22

الجدول (1-4) يوضح الإحصاءات الوصفية لبيانات سلسلة العوامل المؤثرة على البطالة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من (1999م – 2020م) ومنه نجد:

أ. التحليل الوصفي لمتغير معدل البطالة (Y):

من جدول **(1-4)** نجد أن المتوسط الحسابي لمعدل البطالة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة الزمنية (1999م – 2020م) بلغ (5.732%) بانحراف معياري (0.676) في حين بلغت أقل قيمة لمعدل البطالة (4.57%) وكان ذلك في عام (1999م)، بينما أعلى قيمة بلغت (7.45%) وكانت في عام (2019م)، والرسم البياني (1-4) يوضح التسلسل الزمني لمتغير معدل البطالة خلال الفترة الزمنية (1999م – 2020م).

شكل (4-1) التسلسل الزمني لمتغير معدل البطالة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1999م – 2020م)

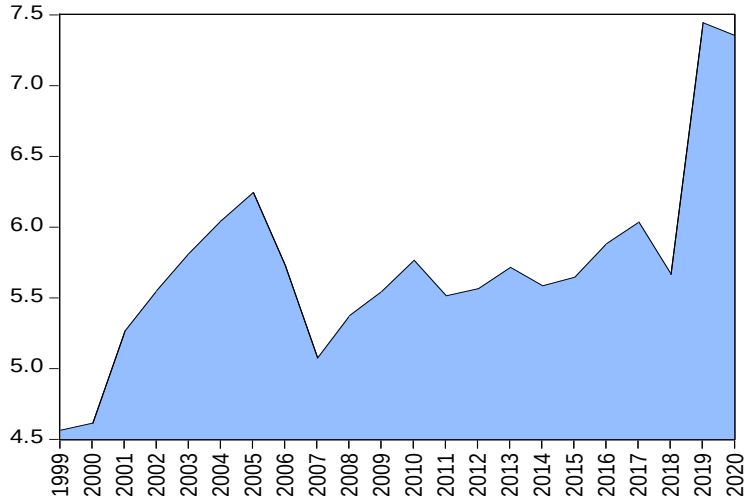

المصدر: من إعداد الباحث (2021م) بالاعتماد على بيانات السلسلة الزمنية (ملحق – 2)

ب. التحليل الوصفي لمتغير الناتج المحلي الإجمالي (GDP):

من جدول **(1-4)** نجد أن المتوسط الحسابي للناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة الزمنية (1999م – 2020م) بلغ 443021.3 مليون ريال بانحراف معياري 221372.6 مليون ريال، وبلغت أقل قيمة للناتج المحلي الإجمالي 154094.0 مليون ريال وكان ذلك في عام (1999م)، وكانت أعلى قيمة للناتج المحلي الإجمالي 761122.1 مليون ريال وكانت في العام 2020م، والرسم البياني رقم (2-4) يوضح التسلسل الزمني لمتغير الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية خلال الفترة (1999م – 2020م).

شكل (4-2) التسلسل الزمني لمتغير الناتج المحلي الاجمالي (GDP) في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1999م – 2020م)

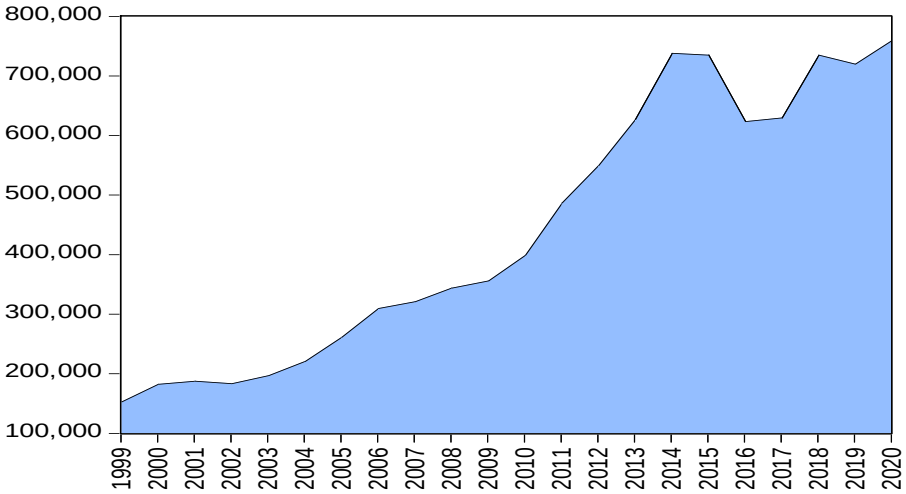

المصدر: من إعداد الباحث (2021م) بالاعتماد على بيانات السلسلة الزمنية (ملحق – 2)

ج. التحليل الوصفي لمتغير إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت (I):

من جدول (1-4) نجد أن المتوسط الحسابي لإجمالي التكوين الرأسمالي الثابت في المملكة العربية السعودية خلال الفترة الزمنية (1999م – 2020م) بلغ 434256.1 مليون ريال بانحراف معياري 226382.2مليون ريال، وبلغت أقل قيمة لإجمالي التكوين الرأسمالي الثابت 118196.0 مليون ريال وكان ذلك في عام (1999 م)، بينما أعلى قيمة بلغت 732432.8 مليون ريال وكانت في عام 2014م، والرسم البياني رقم (5-3) يوضح التسلسل الزمني لمتغير إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت في المملكة العربية السعودية خلال الفترة الزمنية (1999م – 2020م).

العدد ثمانية وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – تشرين الأول – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

شكل (4-3) التسلسل الزمني لمتغير إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت في المملكة العربية السعودية خلال الفترة الزمنية (1999م – 2020م).

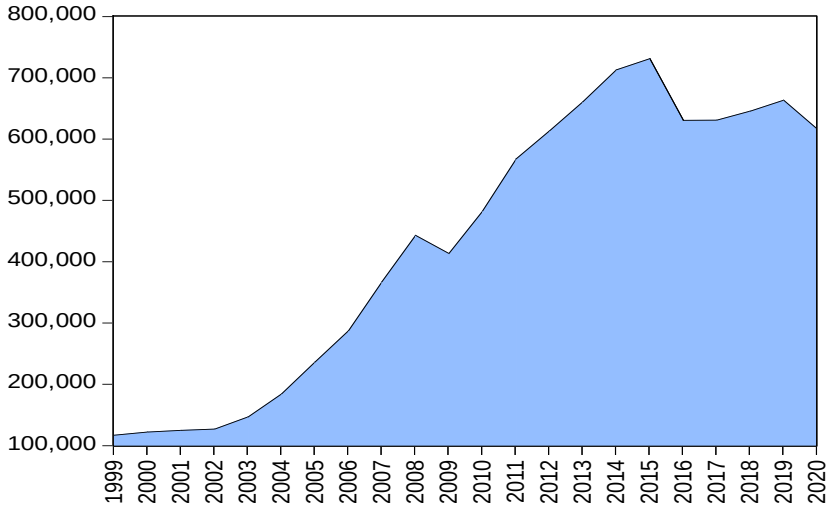

المصدر: من إعداد الباحث (2021م) بالاعتماد على بيانات السلسلة الزمنية (ملحق – 2)

د. **التحليل الوصفي لمتغير النفقات الحكومية التطويرية (SD):**

من جدول (4-3) نجد أن المتوسط الحسابي للنفقات الحكومية التطويرية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة الزمنية (1999م – 2020م) بلغ 8.322 مليون ريال بانحراف معياري 6.108 مليون ريال، في حين بلغت أقل قيمة للنفقات الحكومية التطويرية 9.185 مليون ريال وكان ذلك في عام (2005م)، بينما أعلى قيمة بلغت 520 مليون ريال وكانت في عام (2016م)، والرسم البياني رقم (4-4) يوضح التسلسل الزمني لمتغير النفقات الحكومية التطويرية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة الزمنية (1999م –

العدد ثمانية وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – تشرين الأول – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

شكل (4-4) التسلسل الزمني لمتغير النفقات الحكومية التطويرية (SD) في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1999م – 2020م)

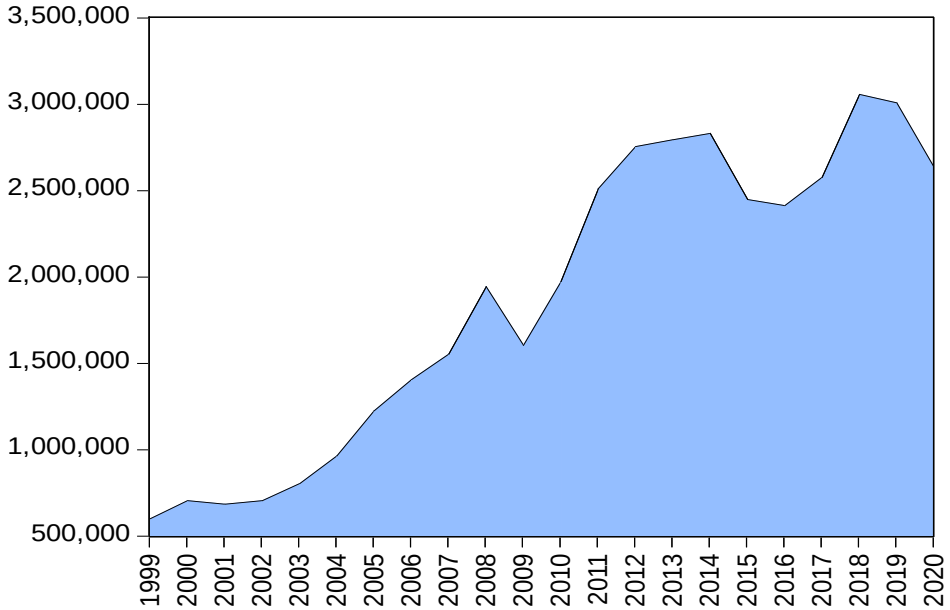

المصدر: من إعداد الباحث (2021م) بالاعتماد على بيانات السلسلة الزمنية (ملحق – 2)

هـ. التحليل الوصفي لمتغير معدل التضخم:

من جدول (1-4) نجد أن المتوسط الحسابي لمتغير معدل التضخم في المملكة العربية السعودية خلال الفترة الزمنية (1999م – 2020م) بلغ 1.9% في حين بلغت أقل قيمة لمعدل التضخم 2.1- % وكان ذلك في عام (2020م)، بينما أعلى قيمة بلغت 9.9 % بانحراف معياري وكانت في عام (2009م)، وذلك بسبب دخول الاقتصاد العالمي في مرحلة الركود، بسبب الأزمة المالية العالمية، والرسم البياني رقم (5-4) يوضح التسلسل الزمني لمتغير معدل التضخم في المملكة العربية السعودية خلال الفترة الزمنية (1999م –

العدد ثمانية وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – تشرين الأول – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

شكل (4–5) التسلسل الزمني لمتغير معدل التضخم في المملكة العربية السعودية خلال الفترة الزمنية (1999م – 2020م)

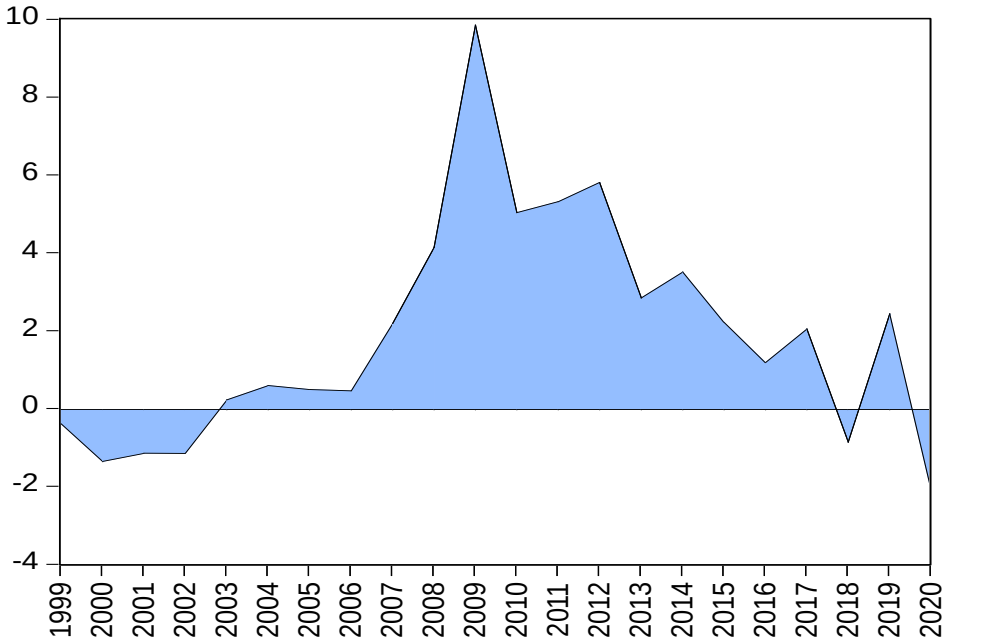

المصدر: من إعداد الباحث (2021م) بالاعتماد على بيانات السلسلة الزمنية (ملحق – 2)

و. التحليل والتقدير القياسي لنموذج الدراسة

يتناول الباحث هنا نتائج الأساليب الإحصائية المستخدمة في تقدير النموذج القياسي للدراسة، وذلك لكل من اختبارات السكون، واختبارات التكامل المشترك للسلاسل الزمنية، بالإضافة لنتائج تقدير النموذج القياسي باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، وأيضاً نتائج اختبارات التحقق من صلاحية وجودة النموذج المقدر.

- ✓ **نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية:** قام الباحث باختبار جذر الوحدة للتأكد من سكون السلاسل الزمنية، وتحديد التكامل لكل سلسلة زمنية، حيث يوضح الجدول (4–2) نتائج اختبارات جذر الوحدة لجميع متغيرات الدراسة باستخدام اختبار (Philips Perron – pp):

جدول رقم (4–2) نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	Level						القرار
	Intercept		Trend & Intercept		Non		2st. الفرق الثاني Difference
	Adj. t–Stat	Prob.*	Adj. t–Stat	Prob.*	Adj. t–Stat	Prob.*	Intercept
							Adj. t–Stat / Prob.*
(Y)	−1.314	0.6033	−1.369	0.58837	−1.339	0.9492	−3.0299 / 0.000 مستقرة عند1/2

(GDP)	−1.276	0.6207	−1.136	0.8979	−1.958	0.9994	−3.832	0.000	مستقرة عند 1/2
(I)	−3.0124	0.4015	−3.645	0.9942	−1.957	0.9925	−3.029	0.0001	مستقرة عند 1/2
(SD)	−3.0123	0.3033	−3.644	0.9637	−1.954	0.994	−3.0210	0.0001	مستقرة عند 1/2
(F)	−3.0120	0.3968	−3.635	0.8845	−1.965	0.1483	−3.029	0.0001	مستقرة عند 1/2

من الجدول (2−5) والذي يوضح نتائج اختبار جذر الوحدة لكافة متغيرات الدراسة باستخدام اختبار (Philips Perron) تبين أنها كانت غير ساكنة في صورتها الأصلية عند المستوى Level ، لذلك تطلب الأمر إجراء الفروق من الدرجة الأولى لهذه المتغيرات والتي بينت نتائجها أيضاً عدم استقرار متغيرات هذه السلسلة، ثم تم إجراء الفروق من الدرجة الثانية (2st. Difference)، وقد تم إعادة إجراء اختبارات جذر الوحدة مرة أخرى لهذه المتغيرات فكانت النتائج تشير لوجود استقرار وسكون لهذه المتغيرات بعد الفروق الثانية عند مستوى معنوية 5%، وهذا يعني أن السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة، بمعنى آخر أن جميع السلاسل الزمنية متكاملة عند (1/2)، وهذا يعتبر مؤشراً جيداً لفاعلية استخدام اختبار التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية.

نتائج اختبار التكامل المشترك:

بعد التحقق من الشرط الأول، وهو سكون السلاسل الزمنية، وتحديد درجة تكامل كل سلسة زمنية على حده، والتأكد من أن جميع السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة، قام الباحث بإجراء اختبار جوهانسون للتكامل المشترك للتحقق من وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين المتغيرات المذكورة، ومن أجل تحديد عدد متجهات التكامل تم استخدام اختبارين إحصائيين مبنيين على دالة الإمكانات العظمى (Likelihood Ratio Test) وهما اختبار الأثر واختبار القيم المميزة العظمى حيث إن كلا الاختبارين يعطي نفس النتيجة. وتم إجراء اختبار التكامل المشترك وفق الفرضيات التالية:

- **الفرضية الصفرية:** $H_0: r = 0$ وهي تفيد أنه لا يوجد تكامل مشترك لمتجهات السلسلة.
- **الفرضية البديلة:** $H_1: r > 1$ وهي تفيد أنه يوجد تكامل مشترك واحد على الأقل لمتجهات السلسلة.

جدول رقم (3−4) نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون لمتغيرات الدراسة

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	Max−Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.933629	99.33643	54.24998	69.81889	0.0000
At most 1	0.602794	45.08645	18.46601	47.85613	0.0890
At most 2	0.511573	26.62044	14.33130	29.79707	0.1113

At most 3	0.403402	12.28914	10.33023	15.49471	0.1436
At most 4	0.093301	1.958905	1.958905	3.841466	0.1616

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

من الجدول (4-3) نجد أن النتائج تشير إلى وجود متجه تكاملي واحد (* None) حيث إنه بمقارنة قيمتي كل من (Trace Statistic) و(Statistic Max-Eigen) بالقيمة الحرجة ((0.000) Critical Value) نجد أنهما أكبر من القيمة الحرجة، وبالتالي فإننا نرفض فرضية العدم التي تشير إلى عدم وجود التكامل المشترك، ونقبل الفرضية البديلة التي تشير إلى وجود التكامل المشترك. ونستنتج من هذه النتيجة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات في هذه السلسلة.

✓ **تقدير النموذج القياسي:**

بعد التأكد من تحقق سكون السلاسل الزمنية ووجود علاقات تكامل مشترك طويلة الأجل بين متغيرات نموذج الدراسة، تم بتقدير النموذج القياسي، وذلك بإجراء تقدير أولي للنموذج القياسي بإدخال جميع المتغيرات المستقلة في النموذج، وذلك للحصول على مرونات المتغيرات المستقلة وتأثيرها على المتغير التابع. كما بالجدول التالي:

جدول رقم (4-4) تقدير النموذج القياسي لمتغيرات الدراسة

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1.651202	7.143612	-1.630998	0.1213
(GDP)	-1.505420	1.448005	-1.929651	0.0131
(I)	-2.341612	1.888552	-1.899898	0.0319
(SD)	1.955467	1.805341	2.083157	0.0039
(F)	-0.033353	0.078499	-0.042713	0.0164
R-squared	0.796478			
Adjusted R-squared	0.654473	Durbin-Watson stat		
F-statistic	2.791999			(2.148205)
Prob(F-statistic)	0.049756			

تشير نتائج التقدير في الجدول (4–4) إلى أن النموذج القياسي لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، حيث بلغت قيمة ديربن واتسون (2.148205) وهي قيمة كبيرة تتجاوز القيمة الجدولية وتقع ضمن منطقة القبول وبالتالي هذا يشير إلى سلامة بيانات النموذج. وبالتالي يكون النموذج في صورته النهائية كما يلي:

$$Y = -1.65 - 1.51\ (GDP) - 2.34\ (I) + 1.96\ lo(SD) - 0.03\ F$$

✓ **التحقق من الجودة الإحصائية للنموذج:**

- **معامل التحديد المعدل:**

من الجدول رقم (4–4) نجد أن قيمة معامل التحديد المعدلAdj. R2 بلغت (0.65) وهذه القيمة تشير إلى أن المتغيرات المستقلة في النموذج المقدر تفسر ما نسبته 65% من التغير الحاصل في معدل البطالة في المملكة العربية السعودية بناء على بيانات الفترة (1999م – 2020م)، أما النسبة المتبقية وهي 35% فترجع إلى عوامل أخرى.

- **اختبار F**

من الجدول رقم (4–4) نجد أن قيمة F بلغت (2.79) بقيمة احتمالية = F(0.0498) وهي أقل من (0.05) وهذا يعني أن هناك علاقة بين المتغيرات المستقلة معاً على المتغير التابع وهذا يعني أن النموذج المقدر جيد ويمكن التنبؤ به.

- **اختبار T**

من الجدول رقم (4–4) نجد أن القيم الاحتمالية لجميع المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج كانت دالة إحصائياً حيث كانت جميعها أقل من (0.05) لذلك جميع المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج هي دالة إحصائياً.

التحقق من شروط طريقة المربعات الصغرى (OLS):

في ظل اعتماد الباحث على طريقة المربعات الصغرى العادية، واستخدامها في تقدير نموذج الدراسة، فإن ذلك يشترط إجراء بعض الاختبارات الهامة للتحقق من شروط طريقة التقدير المستخدمة، وذلك بهدف التحقق من صلاحية وجودة النموذج المقدر لكي يتم الاعتماد على نتائج التقدير، وللتحقق من شروط طريقة المربعات الصغرى تم إجراء الاختبارات اللازمة على النحو الآتي:

- **شرط التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر:**

للتحقق من شرط إتباع بواقي النموذج المقدر للتوزيع الطبيعي تم استخدام اختبار (Jurque– Bera) فكانت النتيجة تشير أن قيمة الاختبار تساوي (0.776) وبقيمة احتمالية بلغت (0.506) كما في الشكل (6–4) ويتضح من ذلك قبول فرض العدم الذي ينص على أن بواقي النموذج المقدر تتبع التوزيع الطبيعي، حيث إن القيمة الاحتمالية كانت أكبر من (0.05).

العدد ثمانية وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – تشرين الأول – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

شكل رقم (6–4) التحقق من شرط التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر

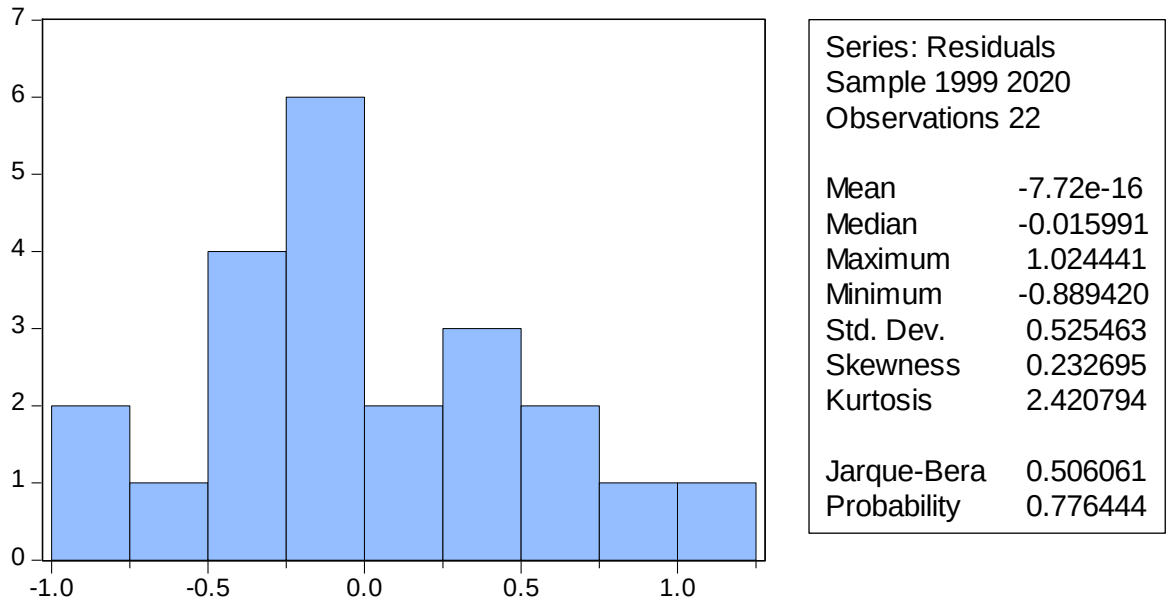

- **اختبار أن المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر**

للتحقق من هذا الشرط تم استخدام اختبار (T–test) فكانت النتيجة تشير إلى أن قيمة T بلغت (0.745) وأن القيمة الاحتمالية بلغت (0.789) وتشير هذه النتيجة لعد رفض الفرضية الصفرية التي تفترض أن المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر وبالتالي تحقق هذا الشرط.

- **اختبار شرط ثبات تباين حدود الخطأ (تجانس التباين)**

تم استخدام اختبار (White) للتحقق من شرط تجانس تباين حدود الخطأ فكانت النتائج تشير إلى أن قيمة الاختبار (Obs*R–squared) تبلغ (19.48) باحتمال (0.1087) وذلك يدعم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على تجانس تباين حدود الخطأ، انظر الملحق رقم (4).

- **اختبار شرط استقلال حدود الخطأ (بمعنى عدم وجود ارتباط ذاتي)**

للتحقق من عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي في حدود الخطأ للنموذج المقدر يتم على قيمة (DW) التي تم توضيحها سابقاً،

ومن خلال ما سبق نلاحظ تحقيق النموذج المقدر لجميع شروط طريقة المربعات الصغرى العادية، وهذا دليل واضح على جودة النموذج المقدر وسلامته من أي خلل قياسي، وبالتالي يمكن الاعتماد على نتائجه وتفسيرها بما يتناسب مع الواقع الاقتصادي.

العدد ثمانية وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – تشرين الأول – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

1-2اختبار الفرضيات والتحليل الاقتصادي للنموذج المقدر

أ. اختبار الفرضية الأولى:

نصت الفرضية الأولى على وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي (GDP) ومعدل البطالة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1999م – 2020م). ومن خلال نتائج التحليل القياسي، فقد بلغ معامل انحدار النمو الاقتصادي (1.505-) وهذا يعني أنه كلما زاد النمو الاقتصادي بنسبة 1% سوف يؤدي ذلك لانخفاض معدل البطالة بنسبة 0.01505% في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى، وتتفق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية في العلاقة العكسية بين النمو الاقتصادي ومعدل البطالة.

ب. اختبار الفرضية الثانية:

نصت الفرضية الثانية على وجود علاقة عكسية بين إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت (I) ومعدل البطالة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1999م – 2020م). ومن خلال نتائج التحليل القياسي، فقد بلغ معامل انحدار إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت (-**2.342**) وهذا يعني أنه كلما زاد إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت بنسبة 1% سوف يؤدي ذلك لانخفاض معدل البطالة بنسبة 0.02345%في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى، وتتفق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية في العلاقة العكسية بين إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت ومعدل البطالة.

ج. اختبار الفرضية الثالثة:

نصت الفرضية الثالثة على وجود علاقة طردية بين إجمالي النفقات الحكومية (SD) ومعدل البطالة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1999 – 2020م). ومن خلال نتائج التحليل القياسي، فقد بلغ معامل انحدار إجمالي النفقات الحكومية التطويرية (1.956) وهذا يعني أنه كلما زاد إجمالي النفقات الحكومية التطويرية بنسبة 1% سوف يؤدي ذلك لزيادة معدل البطالة بنسبة 0.0156% في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى.

د. اختبار الفرضية الرابعة:

نصت الفرضية الرابعة بوجود علاقة طردية بين معدل التضخم (F) ومعدل البطالة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1999م – 2020م). ومن خلال نتائج التحليل القياسي، فقد بلغ معامل انحدار معدل التضخم (0.033) وهذا يعني أنه كلما زاد معدل التضخم بنسبة 1% سوف يؤدي ذلك لزيادة معدل البطالة بنسبة 0.0156%في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى.

وتفسير هذه النتيجة بحسب كينز أنه في حالة التوازن يكون الطلب الكلي مساوياً للعرض الكلي، وأن الناتج الفعلي يتحقق عند مستوى محدد يصاحبه مستوى معين من الأسعار، وإذا كان الناتج الفعلي أقل من الناتج المحتمل فإن الاقتصاد يعاني من بطالة إجبارية، وإذا زاد الطلب الكلي فإن الناتج الكلي سوف يخفض معدل البطالة مقابل ارتفاع معدل التضخم. ويتفق الباحث مع التفسير الكينزي للعلاقة بين التضخم والبطالة، ويرى بأنه أقرب للواقع من التفسير الكلاسيكي لتلك العلا.

العدد ثمانية وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – تشرين الأول – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

1-1 ملخص النتائج:

- أوضحت نتائج الاختبار القياسي أن هناك علاقة ارتباطية بين المتغيرات المستقلة (الناتج المحلي الإجمالي (النمو)، وإجمالي التكوين الرأسمالي الثابت، والنفقات الحكومية التطويرية، ومعدل التضخم) مع المتغير التابع وهو معدل البطالة.
- أوضحت نتائج الاختبار القياسي أن متغيرات النموذج تفسر (65%) من التغير الذي يطرأ على معدلات البطالة حيث بلغ معامل التحديد المعدلAdj. R2 (0.654) أما النسبة المتبقية وهي (35%) فترجع إلى عوامل أخرى.
- أوضحت نتائج التحليل القياسي وجود علاقة عكسية بين معدل النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي)، وإجمالي التكوين الرأسمالي الثابت، والنفقات الحكومية التطويرية ومعدل البطالة في المملكة العربية السعودية، وبما يتفق مع النظرية الاقتصادية.
- أوضحت نتائج التحليل القياسي وجود علاقة طردية بين إجمالي النفقات التطويرية للملكة العربية السعودية، ومعدلات البطالة، بما يشير إلى أن زيادة الإنفاق الحكومي يزيد من معدلات البطالة.
- دلت نتائج التحليل القياسي على وجود علاقة طردية بين معدل التضخم، ومعدل البطالة في المملكة العربية السعودية، وتختلف هذه النتيجة مع النظرية الإقتصادية في العلاقة العكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة.

2-1 التوصيات:

- إعادة النظر في برامج التوظيف بالعقود القصيرة الأجل التي انتشرت في السنوات الأخيرة، في القطاع الخاص نظراً لمحدودية مردود هذه البرامج التي لا تصب في اتجاه استقرار العمل وديمومته.
- التوظيف الجيد للأموال التي تخصصها الحكومة لدعم الموارد البشرية بما يتيح اعتماد وتنفيذ برنامج ملائم لتنمية متوسطة وطويلة المدى للارتقاء بمستويات خدمات التعليم والصحة والإسكان والرعاية الاجتماعية، وذلك بهدف تحسين مستوى الإنتاجية.
- تفعيل وتبني سياسة شراكة حقيقية مع القطاع الخاص السعودي كونه يعتبر محركاً أساسياً وشريكاً كبيراً في عملية التنمية الاقتصادية، وإقامة علاقات تكاملية للمحافظة على فرص العمل المتوفرة حالياً واستمرار بقائها.
- تشجيع الأعمال والصناعات الصغيرة وخاصة المرتبطة بالتكنولوجيا، وتشجيع حاضنات الأعمال، ووضع الخطط للتدريب المهني والفني المناسب، والتغلب على فساد البيئة الاستثمارية سواء من الناحية القانونية أو الأمنية أو الاقتصادية.
- تقليص عدد سنوات الخدمة في الوظيفة الحكومية المدنية والعسكرية، وتشجيع التقاعد المبكر، مع الأخذ بعين الاعتبار الحاجة لبعض التخصصات النادرة.
- على القطاع الخاص أخذ دوره الريادي باعتباره المحرك الفعلي للاقتصاد من خلال تبنيه لمشاريع إنتاجية تؤدي إل

المراجع:

أبو ليلى، زياد (2015م) **أثر عدم التأكد الاسمي والحقيقي على التضخم والنمو الاقتصادي** دراسة تطبيقية على الأردن (1992م-2013م)، مجلة المنار، مجلد 21 العدد 4.

أبو مدللة سمير مصطفى (2018م) **أثر النمو الاقتصادي على البطالة في فلسطين**، فلسطين – غزة، جامعة الأزهر بغزة، المجلة العلمية للدراسات والبحوث العلمية، جامعة الأزهر بغزة المجلة العلمية للدراسات والبحوث التجارية، المقالة 13، المجلد 32، العدد 2، الربيع (2018م)، الصفحة 495-530.

أحمد حويتي وآخرون (1998م) **علاقة البطالة بالجريمة في الوطن العربي**- الرياض- مركز الدراسات والبحوث – أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

إشراقة عبد الله محمد (2005م) **مشكلة البطالة في السودان وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في الفترة من (1970م – 2004م)** – رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين السودان، (2005م).

ثامر علي، النويران; حمود، حميدي يني خالد (2017م) **أثر النمو الاقتصادي على معدل البطالة في الاردن** دراسة قياسية تحليلية للفترة (1990م-2015م).

الحاج، طاهر (2009م) **المالية العامة**. عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع.

حسن عباس فؤاد عباس (2020م) **أثر النمو الاقتصادي على البطالة**- دراسة حالة المملكة العربية السعودية خلال الفترة: (1980م-2018م)

خالد النويصر (1999م) **بطالة خريجي مؤسسات التعليم العالي** – دراسة تكميلية – جامعة أم القرى – مكة.مج6, ع2.

طالب، سوميه شهيناز(2018م) **الأثر الديناميكي للنمو الاقتصادي على البطالة**: دراسة حالة الجزائر، المركز الجامعي عبدالحفيظ بوالصوف ميلة – معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، ع5.

طه، رانيا الشيخ (2021م) **كتاب /التضخم أسبابه وآثاره وسبل علاجه، صندوق النقد العربي**، سلسلة كتب موجهة للفئات العمرية من الشباب العربي الامرات العربية المتحدة، أبو ظبي، الطبعة الأولى.

الهيئة العامة للإحصاء (2017م) تكوين رأس المال الثابت الإجمالي حسب نوع الأصل الرأسمالي بالأسعار الجارية الموقع / https://www.stats.gov.sa/ar/

الهيئة العامة للإحصاء (2021م) إحصائيات سوق العمل السعودي، https://www.stats.gov.sa/ /

البنك الدولي، 2017م، https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.GDI.STKB.KN?locations=DZ

العدد ثمانية وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – تشرين الأول – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

Abstract:

The current study aimed to analyze the impact of economic growth on unemployment in the Kingdom of Saudi Arabia during the period from 1999 up to 2020, through studying the nature of the relationship between economic growth and unemployment, which contributes to taking suitable economic decisions and to identify the impact of economic reforms in accordance with the vision of 2030 by studying the reality of unemployment in the Saudi economy.

The researcher followed the descriptive statistical methodology and the econometrics method to estimate the relationship between the independent variables and the dependent variable, expressed by the logarithmic form of some variables in order to obtain the linear regression coefficients of the independent variables and the researcher used a set of statistical and standard methods. The study concluded a number of result which showed that there is a correlation between the independent variables: gross domestic product, the gross fixed capital formation, the government development expenditures and the rate of inflation with the dependent variable, which is the unemployment rate. And there is an inverse relationship between the economic growth rate (GDP), the total fixed capital formation, the developmental government expenditures and the unemployment rate in the Kingdom of Saudi Arabia In line with economic theory. The study also concluded some recommendations, the most important of which were: to reconsidering the short-term employment contract programs that have spread in recent years in the private sector due to the limited returns of these programs, which are not in the direction of work stability. Good use of subsidies and funds allocated by the government to support human resources in order to allow the adoption and implementation of an suitable program for medium and long-term development to raise the levels of education services, health, housing and Social Care, to aim of improving the level of productivity, activating and adopting a real partnership policy with the Saudi private sector, as it is considered a major driver and a major partner in the economic development process.

Keywords: Economic growth, Unemployment, GDP, Inflation, Saudi Arabia.